بحث بعنوان

الإرهاب وتأثيره على التنمية الاقتصادية في ضوء تحديات الثورات العربية

"قطاع السياحة نموذجا "

مقدم من

الدكتورة/ جيهان عبد اللطيف الرفاعى

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

المؤتمر العلمي الأول في الفترة من ١٠-١١ مارس ٢٠١٤

تحت عنوان "دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع "

بكلية الحقوق – جامعة طنطا

المحور الثالث : الأوضاع الأمنية وتأثيرها على الاقتصاد

ملخص البحث

ان الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما يقول الله ـ سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". بهذه الآية الكريمة تتضح العلاقة الثلاثية القدرية التنموية بين عبادة الله سبحانه وتعالى وتحقيق التنمية من خلال أساسياتها الإطعام من جوع والأمان من الخوف.

لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، مقولة لا نختلف عليها أبدا، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميتها.

مـقـدمـة

أن الجريمة الإرهابية أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان في العالم ، كما تهدد أمن وسلامة المجتمعات ككل ، حيث الآثار السلبية التي تخلفها الأفعال الإرهابية على كل من الفرد والمجتمع ، ومن هذه الآثار ما يطال النشاط الاقتصادي عموما والنشاط السياحي خصوصا ، هذا فضلا عن آثاره العامة على الأمن الوطني والقومي .

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، ومصر بصفة خاصة حيث تمثل أحد مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات ، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلى الاجمالى وزيادة إيرادات النقد الأجنبي .وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أوغير مباشر .

إشكالية البحث : انحصرت مشكلة الدراسة في ظاهرة الإرهاب والأوضاع الأمنية الغير مستقرة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية .

وتكمن مشكلة الدراسة في تأثير الإرهاب على حركة السياحة ، وإعاقة السياحة العربية وعدم تنشيطها والالتفات لأهميتها للحاضر والمستقبل، وبالتالي بيان مدى مساهمة القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني .

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحديد مدى فائدة الاستقرار الأمني والسياسي على دول الثورات العربية ، وبصفة خاصة مصر ، في تدعيم إتباع نهج التنمية الاقتصادية ورفع معدلات نموها باعتبار أن التنمية الاقتصادية من أهم العوامل المساعدة للدول النامية في تحقيق الأهداف التنموية لها .
- إبراز الآثار السلبية للإرهاب الذي يؤدى لعدم الاستقرار الأمني والسياسي لدول الثورات العربية وخاصة مصر، و إبراز خطر الإرهاب المباشر الذي يتمثل في ضرب الاقتصاد الوطني الذي يمثل شريان الحياة للمجتمعات .
- الخروج بتوصيات وحلول للتعامل مع تلك الظاهرة وتأثيرها على القطاع السياحي فى مصر ودول الربيع العربي .

أهمية الدراسة:

وإزاء خطورة هذه الظاهرة ، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج وآثار سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية وغيرها من القطاعات الأخرى، كان من الضروري على الباحثين والمهتمين بأبحاث العنف والجرائم على وجه العموم، وأبحاث الإرهاب على وجه الخصوص، أن يكرسوا جهودهم من أجل إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة. توضيحا لطبيعتها وبحثا عن دوافعها وتحليلا لأسبابها وعلاقاتها بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية، للوقوف على مكامن الخطر سعيا لدرئها . واتخاذ ما يلزم للحد من خطورتها أو بالأحرى القضاء عليها.

خطة الدراسة:

الفصل الأول :ماهية الإرهاب (إطار مفاهيمي)

الفصل الثاني : ماهية النشاط السياحي

الفصل الثالث : الانعكاسات السلبية للإرهاب على النشاط السياحي وكيفية مواجهته .

الفصل الأول

ماهية الإرهاب (إطار مفاهيمي)

أولا : مفهوم الإرهاب

ليس "لمصطلح "الإرهاب" محتوى قانوني محدد، فقد تعرض مدلوله للتطور منذ جرى استخدامه في أواخر القرن الثامن عشر، فقد تغير ذلك المدلول من وقت لآخر ، فبينما كان يقصد به في البداية تلك الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين ، من أجل إخضاعهم لرغبات الحكومات، فقد أصبح يستخدم الآن لوصف أعمال يقوم بها أفراد أو مجموعات تتسم بالعنف وخلق جو من عدم الأمن لتحقيق هدف سياسي .

- فقد عرفته وكالة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ كما يلي :

"الإرهاب هو تهديد باستعمال العنف أو استعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد أو جماعات سواء تعمل لصالح السلطة الحكومية القائمة أو تعمل ضدها ، وعندما يكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة ، أو فزع أو ذهول أو رعب لدى المجموعة المستهدفة والتي تكون عادة أوسع ،من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الارهابى ، وقد شمل الإرهاب جماعات تسعى إلى قلب أنظمة حكم محددة ، وتصحيح مظالم محسوسة سواء كانت مظالم قومية أم لجماعات معينة ، أو بهدف تدمير نظام دولي كغاية مقصودة .

- والجمعية العامة للأمم المتحدة عرفت الإرهاب عام ١٩٣٧ ، بأنه " كافة الأعمال الإجرامية ضد دولة من الدول التي من شانها بحكم طبيعتها أو هدفها إثارة الرعب في نفوس شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة .

- كما عرفه "الاتحاد الأوروبي" بأنه " العمل الذي يؤدى لترويع المواطنين بشكل خطير ، أو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات مثل الهجمات ضد حياة الأفراد أو الهجمات ضد السلامة الجسدية الأفراد أو اختطاف واحتجاز الرهائن أو إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية أو اختطاف الطائرات والسفن ووسائل النقل الأخرى ، أو تصنيع أو حيازة المواد أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أو إدارة جماعة إرهابية أو المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية ".

وتتفق الباحثة مع تعريف المجمع الفقهي الاسلامى للإرهاب- في اجتماعه المنعقد في ١٠ يناير ٢٠٠٢ في مدينة "مكة "- فهو من أفضل التعريفات وأقواها في بيان محاربة الإسلام للاعتداء والعنف وترويع الآمنين "الإرهاب ظاهرة عالمية لاينسب لدين ولا يختص بقوم ، وهو ناتج عن التطرف الذي لايكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة ، وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق ، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة ابن السبيل وقطع الطريق وكل فعل من أفعال العنف والتهديد ، يقع تنفيذا لمشروع اجرامى فردى أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أوتعريض حريتهم أو أمنهم للخطر ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة ".

ثانيا : العلاقة بين التنمية والإرهاب :

يمكن تحديد ثلاثة منطلقات نظرية لفحص هذه العلاقة وهى :

- تمثل التنمية محصن ضد الإرهاب من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم ، مما يجعلهم حريصين على صيانة استثماراتهم الاجتماعية .

- إن التنمية قد تؤدى إلى اختلال في البني الاجتماعية والثقافية خاصة التنمية الغير متوازنة مما ينجم عنه تهميش فئات من السكان وعزلهم مما يجعلهم يلذون بالإرهاب في سبيل تحقيق أهدافهم خاصة السياسية منها .

- ان الفشل في التنمية أو التنمية المتخلفة ، والمستعصية ، قد تمثل جذرا قويا لإنتاج الإرهاب من خلال ضغط البني الاجتماعية كالفقر ،والبطالة ،والأمية ، والفساد ، وانتشار ثقافة العنف .

ويمكن تحليل وتلخيص هذه العلاقة على النحو الآتي :

التنمية محصن ضد الإرهاب (التنمية = الأمن) العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة سلبية ، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الايجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب ،حيث يصبح وعى الناس بمخاطر الإرهاب أكثر وتصبح الأسباب الدافعة للإرهاب ضعيفة ، ويسعى المواطن للمحافظة على استثماراته الاقتصادية والاجتماعية .حيث تبين وجود علاقة سلبية بين التنمية وكل من الإرهاب ، والفقر ، وعدم المساواة ، والبطالة ، والمعرفة ،

والسلام العالمي ، في حين وجدت علاقة ايجابية بين التنمية وكل من التحضر ، وفاعلية الحكومة ، ومدركات الفساد .

إن خلق فرص العمل وتطور نظام العدالة الجنائي الرسمي والدور الذي تلعبه التنمية في معالجة الأسباب الدافعة للإرهاب كالفقر والبطالة مما يفوت الفرصة في ارتكاب الجريمة . وبالتالي يخفض الجريمة والإرهاب .وبينت الدراسات أن الاستقرار الاقتصادي يؤدى إلى خفض معدلات الجريمة على عكس التذبذب الاقتصادي .

كما إن الضغوط العامة والناجمة عن فشل التنمية ، تزيد في أنواع الضغط ، وشدتها ، التي يتعرض لها الفرد في المجتمع ، حيث تشمل ضغوط الفقر ، والسكن ، والصحة ، والتعليم والبطالة ،والجريمة .....الخ من الضغوط الفردية المباشرة ، والضغوط المجتمعية العامة، كلها تدفع الفرد إلى اختيار آليات تأقلم غير مقبولة اجتماعيا ، مثل البحث عن المخدرات ، أو من خلال التجنيد في المنظمات الإرهابية التي تتلقف مثل هذه الحالات ، وخاصة من الشباب .[1]

ثالثا : الآثار السلبية للإرهاب على التنمية الاقتصادية :

التنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، كما أنها ليست عملية سياسية أو عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع وتحقيق كامل تطلعاته في مستقبل أفضل.

ويعد الاستقرار السياسي والاجتماعي واحداً من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، وأن اختلاله يؤدي إلى اختلال التنمية؛ وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن واحداً من أهم أسباب تفاقم مشاكل الفقر والبطالة يعود إلى تنامي حالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية والإرهاب، التي تؤدي لهروب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقلة فرص العمل، بل وهجرة الأيادي ا لعاملة

[1] - أ.د. ذياب البداينة : العلاقة بين التنمية البشرية و الإرهاب في الوطن العربي، جامعة مؤتة – الأردن ،بدون سنة .

وخاصة الماهرة منها، وفي مختلف التخصصات.

وإذا كانت الآثار الاقتصادية للإرهاب على المدى القصير آثاراً مختلطة سلبية وايجابية، على المستويات المحلية أو الإقليمية، مثل التحسن الملحوظ في أسعار النفط؛ الذي أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر واستمر خلال عام ٢٠٠٢م، لكن لا يعتمد على هذه الآثار لبناء السياسات الاقتصادية، إذ أن الآثار الاقتصادية الطويلة الأجل للإرهاب سلبية على كل الأصعدة، وغني عن القول أن الاستثمارات ورؤوس الأموال ستتجه إلى البيئة الآمنة أو الأكثر أمانا في العالم، وعندما يكون الإرهاب ذا صبغة عالمية دولية فإن آثاره ستكون كبيرة على المستوى العام، كما أن أكثر الدول تأثرًا به هي تلك الدول المستهدفة، فللإرهاب الدولي بصفته أوضح صور انعدام الأمن الاقتصادي آثار سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدولة المستهدفة بالإرهاب إلى دول أخرى كثيرة، مما ينعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل :التضخم، البطالة، الاستثمار، سعر الصرف، الأسواق المالية، الموازنة العامة، التأمين، السياحة.....الخ .[١]

أن ظاهرة الإرهاب باتت في الوقت الراهن تشكل ضرراً بالغاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهدر إمكانات الوطن وتجهض خطط الدولة التي تستهدف التقدم الاقتصادي والتغيير والنهوض التنموي، وبل وتنعكس سلباً على مجمل السياسات التي ستنتهجها الحكومات القادمة.

(أ) ويمكن ذكر بعض الأضرار المباشرة التي تلحق بالاقتصاد جراء الأعمال الإرهابية، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر : – زعزعة الاستقرار السياسي للدولة .

– زعزعة الأمن والاستقرار والأمن الاجتماعي للمواطن.
– تعقيد ظروف التنمية الاقتصادية

[١] حسين سينو : ظاهرة الارهاب ، الموقع الرسمى لحزب الاتحاد الديمقراطى ، سوريا ، ٢٠١٤ ، ص٦ .

- الحد من تزايد التدفقات الاستثمارية .
- إظهار الدولة على المستوى الدولي كبيئة غير آمنة .
-إعاقة التقدم والتطور والنهوض التنموي للمجتمع.

(ب) كما تظهر العديد من الآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن الإرهاب، ومنها:

1- ارتفاع معدل التضخم .
٢- انخفاض قيمة العملة الوطنية .
٣- تباطؤ معدلات التنمية والنمو الاقتصادي.
٤- هروب رأس المال الوطني.
٥ - إحجام رأس المال الأجنبي عن الاستثمار
٦- الانخفاض الحاد في تمويل مشاريع التنمية .
٧- ارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة للدولة.

وكل ما سبق وغيره من المظاهر السلبية الناجمة عن الإرهاب تجعل الدولة عاجزة على الدوام عن تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية لحاجتها الدائمة للموارد لتمويل الحملات الأمنية والعسكرية لمحاربة الجماعات الإرهابية.

(ج) ويمكن ذكر بعض الآثار السلبية الناجمة عن الإرهاب والتي تمس المواطن ، ومنها:

١ -إقلاق الأمن والسكينة العامة
2- ارتفاع مستويات الأسعار.
3- ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر .
4- المواطن في أتون الصراعات المسلحة والحروب العبثية.
5 -الخسائر البشرية وهي أكبر تلك الخسائر التي يتعرض لها المواطنون.
6- التهجير الخارجي والنزوح الجماعي الداخلي هرباً من بؤر الصراع
7 - فقدان المعيل الوحيد .

وهذه الآثار السلبية مجتمعة تزيد من الأعباء الملقاة على كاهل المواطنين والدولة وتعيق خطط التنمية والجهود المبذولة في سبيل التنمية والتغيير الشامل [١]

لاشك أن للإرهاب مساوئ وتأثير في المجتمع على كافة الأصعدة ، ومن هذه النواحي التي تتأثر بظاهرة الإرهاب هو المجال الاقتصادي في البلد المعنى ، وخصوصا في البلدان النامية

[١] حسين سينو : ظاهرة الارهاب ، مرجع سابق ، ص٦ وما بعدها

لأن هذه البلدان تعتمد بشكل رئيسي على الواردات التي تأتى من قطاع الخدمات وهذه القطاعات تتأثر بشكل مباشر بالأعمال الإرهابية ، فمن نتائج العنف :

- يحدث خمول اقتصادي في الدولة ، وتبدأ رؤوس الأموال بالهروب من البلد إلى الخارج خوفا من عمليات السطو ، وتتعثر المشاريع التنموية والخطط الإنمائية في البلاد .

كما أنه من النتائج الأخرى لعمليات الإرهاب والعنف على المستوى الاقتصادي هو نقص الثقة باقتصاديات الدولة ، وللأعمال الإرهابية أيضا تأثير سلبي على الجانب النفطي الذي يعتبر من أهم دعائم الاقتصاد الوطني ، فهناك تردد عند الكثير من الشركات العالمية والمستثمرين للعمل في القطاعات النفطية ، ومن جانب أخر تقوم هذه الشركات برفع الأسعار وهذا ينعكس على الاقتصاد الوطني وعوائده .

(د) ان ما يفرزه الإرهاب من آثار تمتد سلبياته على المجتمع سنوات طويلة يذوق ويلاتها ويتجرّع غصصها أجياله القادمة التي جنى عليها من سبقها ويمكن إجمالها فيما يلي: [1]

١- إن العمليات الإرهابية التي وقعت في البلدان الإسلامية وبأيدي من يدعون الإسلام أسهمت إلى حد كبير في رسم صورة قاتمة عن الإسلام والمسلمين أمام غير المسلمين وفي تشويه صورة كل مسلم وإيجاد علاقة شكلية بين الإرهاب والإسلام.

٢ – إن العمليات الإرهابية تعتبر من المخاطر غير المشجعة للتجار ورجال الأعمال على التوسع في تجارتهم وفي التبادلات التجارية أو عقد الصفقات مع الدولة التي تعاني من الإرهاب.

٣ – أن المناخ العام للاستثمار سيكون غير مشجع لجذب رؤوس الأموال من الخارج.

٤ – إن الإرهاب يعمل على عرقلة النشاط السياحي الذي يعد من مصادر الدخل القومي لكثير من الدول الإسلامية.

٥ – إن الإرهاب وما ينتج عنه من زعزعة في الأمن وخلخلة في الاقتصاد وتراجع النشاط التجاري يكون سبباً قوياً في بروز نوع من الاقتصاد الخفي مثل تجارة السلاح والمتفجرات.

٦ – إن الإرهاب يأخذ أبعادا خطيرة قد تصل إلى حد الإضرار بميزانية الدولة المستهدفة بالإرهاب وذلك من جانبين:

أ – تزايد نفقات الدولة على جهود مكافحة الإرهاب.

---

[1] د. حافظ الخولاني: آلية إستراتيجية مكافحة الإرهاب ، وزارة حقوق الإنسان ، اليمن، ٢٠١٣

ب- زيادة أعباء الموازنة من جراء التعويضات المدفوعة لذوي القتلى وعلاج المصابين وإصلاح ما خلفه الإرهاب من دمار وتلفيات.

خلاصة القول : أن الإرهاب يؤثر على أغلب جوانب الحياة في المجتمع إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والجانب الاقتصادي هو أحد هذه الجوانب فهو يقوض المجالات الاقتصادية ويضعفها (وسائل النقل ، ومرافق السياحة ،النقل الجوى ،الصادرات والواردات)

الفصل الثانى

ماهية النشاط السياحي

أولا : مفهوم النشاط السياحي

تتعدد تعريفات السياحة في أدبيات الاقتصاد. فعلى سبيل المثال ، يمكن تعريف السياحة بأنها "النشاط الاقتصادي الذي يعمل على انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لفترة من الزمن لا تقل عن ٢٤ ساعة ولا تصل إلى الإقامة الدائمة". وهناك مفهوم آخر للسياحة من منظور تسويقي، ومفاده أن "السياحة هي العملية التي يتم بموجبها تحقيق الإشباع والاستمتاع لدى السائح؛ بمعنى أن يتم تحقيق المتعة المعنوية والرضا التام له، ورغبته في الاستقرار والشعور بالراحة والابتعاد عن التوتر، وتحقيق أي أهداف أخرى جاء من أجل تحقيقها.

إلا أن التعريف الأول عام ومقبول بالنسبة للسائح. كما أنه ينطبق على كل من السائح المحلي والسائح الأجنبي بغض النظر عن طبيعة الزيارة التي يقوم بها كل منهما. وهناك بُعد ثانٍ لتعريف السياحة ويتعلق بالنشاط السياحي والذي يهدف إلى تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها السائح مثل التمتع بالراحة والاستجمام والابتعاد أو التخفيف من التوتر والقلق، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف العملية أو الأساسية لغرضه من القيام بالسياحة.[١]

والنشاط السياحي هنا يشمل كافة أنواع الأنشطة والعمليات التي تعتبر من المهام الرئيسية للجهة المعنية بالقطاع السياحي في البلاد وتقوم بتنفيذها الوحدات والمنشآت الاقتصادية ابتداءً من وكالات السفر والسياحة وشركات الطيران والنقل والشركات السياحية والبنوك والفنادق والشقق المفروشة والمطاعم ومراكز التسوق والمنتزهات

(١) مشعل هايل زعيتر :أثرالازمة الاقتصادية في تحقيق فكرة السياحة البينية حالة دراسية (الأردن وسوريا،كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، ٢٠٠٩-٢٠١٠ ،ص ٨٤،٨٥

والمنتجعات وغيرها من الجهات التي سيتعامل معها السائح منذ بدء تفكيره في الرحلة أو الزيارة وحتى عودته منها [1]

ثانيا: دور السياحة في التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات العربية

تقاس أهمية السياحة وأثرها على اقتصاد أي بلد من حيث إسهامها في إيرادات العملة الأجنبية والدخل القومي والتشغيل والإيرادات الحكومية.

إن النشاط السياحي يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة وذلك من حصيلة رسوم دخول المواقع السياحية وما يدفعه السياح من ضرائب مثل الضريبة العامة للجمعيات من السلع والخدمات ورسوم المغادرة وخدمات المطاعم مثلا. فكلما زاد عدد السياح أو ارتفعت رسوم دخول المواقع السياحية كلما ازدادت إيرادات الحكومة

من خلال ما سبق ذكره من مزايا اقتصادية مباشرة تؤدي السياحة إلى تدعيم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يظهر في إقامة مشاريع البنية التحتية كالطرق الحديثة الرئيسية.

والجدير بالذكر أنه يطلق على مجال السياحة في الأدبيات أنها صناعات كثيفة العمل ، ويروج لها عمليا بأنها أكبر صناعة في العالم وأكثرها تحقيقا لفرص العمل .

وتعد هذه الميزة إحدى المقومات التي تجعل السياحة نشاطا ذا جاذبية واستقطابا للأموال داخل الدول العربية خاصة الدول النامية ، حيث طاقات الإنتاج ضعيفة ، وفرص العمل محدودة ، ومعدلات البطالة المرتفعة من أهم مشكلات هذه الدول [1]

كما لايقتصر دور الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية للدول العربية فحسب ولكن أيضا في التنمية الإقليمية وذلك بإنشاء مناطق سياحية جديدة ، وبعيدة عن القلب العمراني فيؤدى ذلك لزيادة فرص العمل وتنمية القوى البشرية والحد من البطالة التي تعانى منها الدول العربية في الوقت الراهن .

وعلى المستوى الاجتماعي نجد أن السياحة تعتمد على العنصر البشرى اعتمادا كبيرا فتساهم الاستثمارات السياحية في وجود فرص عمل مباشرة في الأنشطة السياحية وغير مباشرة في

---

١ د. محيا زيتون : السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر ، دار الشروق ، ط١، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠ .

الصناعات المغذية لها والتي بلغت حوالي ٣٧ صناعة وفقا لتقديرات منظمة السياحة العالمية عام ٢٠٠٤ أي أن فرص العمل التي يحققها الاستثمار في مجال السياحة يوجه إلى العمالة المباشرة وهى الموجودة في المنشآت الفندقية والتسويق السياحي وأماكن بيع الهدايا والتذكارات السياحية والفنادق وأماكن الترفيه وغيرها ، والعمالة الغير مباشرة في القطاعات المرتبطة بالقطاع السياحي كالتشييد والبناء وتوريد الأغذية والمشروبات فضلا عن العمالة المحفوزة والتي تتولد في الاقتصاد العام للبلاد نتيجة للإنفاق السياحي ، ولذا تؤثر السياحة على إعادة الدخل من الأكثر ثراء إلى الأقل [١]

بيد أن الأثر الاقتصادي للأنشطة والاستثمارات السياحية في الدول العربية يظهر في مساهمته في الناتج القومي للبلاد ودعمه لميزان المدفوعات حيث ينتج عن الاستثمار السياحي عملية رواج اقتصادي وتنشيط للمعاملات التجارية ، وتأتى مساهمة الاستثمارات السياحية في الناتج القومي بزيادة الدخل لزيادة عدد الزيارات السياحية وكذلك زيادة معدل الإقامة والإنفاق اليومي بالنسبة للسائحين يأتي ذلك نتيجة لتنويع المنتج السياحي.[٢]

كما يعد مجال السياحة أفضل الصناعات وأسرعها لتنمية الدخل القومي وتحسين الميزان التجاري خاصة في الدول التي تشهد عجزا بالنسبة لحصيلة النقد الاجنبى نتيجة لعدة أسباب منها التذبذب في أسعار الصادرات السلعية أو المواد الخام الأولية كالبترول وحالة عدم الاستقرار العالمي على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي .[٣]

ثالثا : أهمية البعد الاقتصادي لقطاع السياحة في دول الثورات العربية

١ - توفير العملات الصعبة:

تحتاج معظم الدول لشراء احتياجاتها الأساسية من سلع وخدمات للحفاظ على مستوى معين من المعيشة وأيضا لسداد القروض من مؤسسات الإقراض الدولية أو البنوك التجارية ولذا فمن الضروري إيجاد مصادر للعملات الصعبة للقيام بالعمليات السابقة وتشكل السياحة مصدرا هاما ومباشرا وميسورا في هذا المجال.

---

١ عادل عبد العزيز : الإمكانات والقدرات السياحية في مصر ، ندوة السياحة في مصر من منظور اسلامى واقتصادي ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ' جامعة الأزهر ، القاهرة ' نوفمبر ٢٠٠٥.

٢ د. مصطفى زيتون : اقتصاديات السياحة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦٦، مؤسسة الأهرام ١٩٩٣.

3- World tourism organization 2008-

٢- توفير فرص عمل: ويتم ذلك من خلال: [١]

أ- في المرحلة التحضيرية أثناء إنشاء المشاريع (بنية تحتية وفوقية) Intensive Short period of time

ب- أثناء مباشرة التشغيل Less intensive long-lasting

حيث يحتاج الفندق إلى ١,٥-٢,٥ شخص لكل غرفة من الموظفين،إدارة عليا، متوسطة، أيدي عاملة ماهرة، نصف ماهرة وغير ماهرة. هناك حاجة ماسة لخبرات متخصصة وخاصة في مجال الإدارة العليا والتي عادة تستقطب من الخارج نظرا لعدم توفر خبرات محلية ويحتاج هذا لإقامة مراكز ومعاهد التدريب للقوى العاملة المحلية .

٣ - دخل الحكومات:

توفر السياحة دخلا لا بأس به للحكومات بشكل مباشر وغير مباشر من خلال:

أ- مدخلات مباشرة: وتشمل الدخل المباشر First round من خلال إنفاق السائح أو ضرائب على مؤسسات أو على خدمات يتأتى دخلها من السياحة أي من إنفاق السائح مثل: رخص أماكن الترفيه، رخص الفنادق والمطاعم، ضريبة الفنادق ، رسوم هبوط الطائرات، ضريبة المغادرة، رخصة السواقة للزائر، أرباح أجور خدمات سياحية مملوكة من قبل الحكومة ورسوم أذون عمل الأجانب، ورسوم بيع طوابع للسياح.

ب- مدخلات غير مباشرة، وتشمل الدخل المتأتي من فرض رسوم ضرائب لتقديم خدمة وسلع تستخدم من قبل السائح مثل ضريبة استهلاك، مبيعات، ضريبة دخل،ضريبة جمارك، وضريبة تسجيل الشركات.

٤- الترابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى:

لاشك أنه أينما وجدت التنمية السياحية فإنها تجلب معها انتعاش اقتصادي في قطاعات أخرى بالإضافة إلى تحسين الخدمات للمجتمع المحلي مثل البنية التحتية والمواصلات والخدمات العامة فالسياحة توفر فرصا في مجالات أخرى مثل التصنيع ، مثل محلات النوفوتيه، الصيدليات، بائعي الصحف والمجلات، المكتبات، الصناعات التقليدية، ووكالات السياحة والسفر المحلية.

[١] التعاون العربى في قطاع السياحة ، الفصل الثانى عشر ، المنظمة العربية للسياحة ، أعداد متفرقة.

ومن الواضح أن للسياحة تأثير رئيسي على القطاعات التالية:

الزراعة، الإنشاءات، تجارة الجملة(طعام، هدايا تباع للسائح مباشرة أو تباع بواسطة تجار الجملة لفنادق والمطاعم)،الصناعات (تباع للسائح والفنادق والمطاعم)،خدمات عامه (الكهرباء،الماء للسائح، الخدمات السياحية)، النقل(خدمات نقل جوي، بري ،قطارات، الخ)، خدمات مالية - مصرفية(تأمين، بنوك ،صرافة) خدمات حكومية (الإشراف والرقابة وتنظيم وتخطيط العملية السياحية)وخدمات طبية متعددة. [1].

٥- دور السياحة في الدخل القومي:

يضيف الدخل السياحي نسبة جديدة إلى الدخل القومي وتتوزع هذه النسبة على بنود اقتصادية عدة، أهمها الخدمات والنقل والتجارة، وهذا الدخل يمثل حصيلة ما ينفقه السياح القادمين إلى الدولة المضيفة ، وتختلف نسبة المساهمة من عام لأخر حسب حجم الدخل القومي والدخل السياحي نفسه اللذان يتأثران بعوامل اقتصادية متعددة.

رغم أن السياحة لا تكون بندا مستقلا في حسابات الدخل القومي، إلا أن جزءا منها، وهي المطاعم والفنادق، يدخل تحت بند تجارة الجملة والمفرق، أما باقي الأنشطة السياحية، فهي موزعة على باقي القطاعات الاقتصادية والخدمية.

فصناعة السياحة تلعب دورا ناشطا في الدخل القومي من خلال مساهمتها المباشرة فيه، بالإضافة إلى تشابكها مع باقي القطاعات واتساع السوق الاستهلاكي. فكلما ازداد عدد السياح، اتسع حجم السوق الاستهلاكي لجميع الأنشطة الاقتصادية إلا أن المقارنة هنا ستكون من خلال دور الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وباقي القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

إن مدى تأثير قطاع السياحة على الاقتصاد الكلي للبلد يعتمد إلى حد بعيد على حجم وطبيعة النمو الاقتصادي في البلد وأهمية السياحة في اقتصاده. في كثير من الدول العربية، تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل القومي وخاصة مصر فكلما ازدادت إيرادات السياحة من العملات الأجنبية، كلما ازدادت أهميتها في تدعيم ميزان المدفوعات أو الحد من العجز، وتدعيم القوة الشرائية للعملة المحلية. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار صافي إيرادات السياحة وليس جانب الدخل فقط للتعرف على أثرها الحقيقي في تحصيل

[1] التعاون العربى في قطاع السياحة ، المرجع السابق .

العملات الأجنبية. فكلما ازداد دخل السياحة بنسبة تفوق نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، كلما كانت أهمية السياحة النسبية أكبر منها لباقي القطاعات الاقتصادية، مع ضرورة الاهتمام بمدى قوة أو ضعف النشاطات الاقتصادية في البلد مقارنة مع القطاع السياحي. فالسياحة توفر دخلاً لا بأس به بشكل مباشر وغير مباشر من خلال:

مدخلات مباشرة: وتشمل الدخل المباشر first round من خلال إنفاق السائح أو الضرائب المفروضة عل المؤسسات التي يتأثر دخلها في النشاطات السياحية، أي من إنفاق السائح مثل رخص أماكن الترفيه،رخص الفنادق والمطاعم والمؤسسات السياحية الأخرى، ضريبة الفنادق والمطاعم، رسوم هبوط الطائرات، ضريبة المغادرة، رخصة القيادة للزائر، أرباح المؤسسات السياحية المملوكة من الحكومة ورسوم أذون عمل الأجانب وبيع الطوابع للسياح، وسائل النقل من وإلى المطار، لرحلات الداخلية، مكالمات هاتفية، غسيل وكي الملابس، مشتريات وهدايا متنوعة، .....الخ

مدخلات غير مباشرة: يدفعها السائح من خلال وكيل أو منظمة سياحية خارج البلد الذي يزوره مثل رسوم الطائرات والإقامة والأطعمة والمشروبات .[1]

[1] مشعل هايل زعيتر : أثر الأزمة الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

الفصل الثالث

الانعكاسات السلبية للإرهاب على النشاط السياحي وكيفية مواجهته

تعد السياحة من القطاعات الهامة للعديد من الدول ، ولأن النظام السياحي جزء من نظام كبير يؤثر ويتأثر به مباشرة أو بشكل غير مباشر لذا يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للاضطرابات السياسية، فضلا عن حساسيتها المفرطة للإرهاب، ويمكن تعليل ذلك بأن السياحة في الغالب تتعلق بقضاء جزء من وقت الفراغ والاستجمام وليست من أجل أداء عمل أو قضاء مهمة [١].

أولا: تداعيات الإرهاب على السياحة في مصر

أن العمليات الإرهابية تعتبر من أخطر المؤثرات السلبية على صناعة السياحة ، حيث يلعب الإرهاب دورا رئيسا في تقويض صناعة السياحة التي تتميز بدرجة عالية من عدم المرونة أو القدرة على التكيف مع الأوضاع الطارئة ، بيد أن تأثير العمليات الإرهابية على صناعة السياحة يتميز بأنه تأثير مستمر ، من الصعب لصناعة السياحة الخروج منه ، فالسائح ، غالبا، ما يتجنب المناطق التي يعتقد أنها مناطق خطرة ، وهو الاعتقاد الذي قد يتولد نتيجة لأي حادث إرهابي بصرف النظر عن نتائجه .

ومن هذا المنطلق استهدفت الجماعات والتنظيمات الإرهابية صناعة السياحة ، وذلك إدراكا منها لضعف تلك الصناعة للعوامل الخارجية ، وبالتالي سهولة التأثير عليها والاستفادة من الطبيعة الخاصة بها لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية والإعلامية [٢]

كما شهد القطاع السياحي خروج عدد كبير من السياح بلغ نحو مليون سائح ، إلى جانب إلغاء الرحلات وانخفاض إشغالات الفنادق والقرى السياحية . وهو مادفع القطاع لفقدان ما يزيد على مليار ونصف جنيه . كما أن قطاع الطيران المدني منى أيضا بالخسائر بعد إلغاء العديد من الرحلات بسبب حظر التجوال المفروض .

لقد شهدت مصر أحداثا وتعرضت لأزمات مختلفة أثرت في صناعة السياحة ، وأهم هذه الأحداث هي :

---

[١] د. خالد بن عبد الرحمن المشعل ، د. عبد الله بن سليمان الباحوث : الاثارالاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، كلية الشريعة ، جامعة الإمام بدون سنة ، ص ٢١.

[٢] ندوة " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة" ، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ووزارة الداخلية في سوريا ، خلال الفترة من ٢٣- ٢٤ /٧/ ١٤٣١ه الموافق من ٤- ٦/٧/ ٢٠١٠، دمشق .

- اختطاف طائرة مصر للطيران عام ١٩٨٥ والسفينة اكيللى لاورو .

- ثورة قوات الأمن المركزي في القاهرة عام ١٩٨٦ وقيامهم بحرق وتدمير المنشات الفندقية والمطاعم في منطقة الهرم السياحية .

- الهجمات الإرهابية على السياح والمناطق السياحية منذ أكتوبر ١٩٩٢ وحتى منتصف ١٩٩٤.

- استمرار الهجمات الإرهابية على منتجعات شرم الشيخ ومنتجع ذهب ٢٠٠٤- ٢٠٠٦ .

ومن نتائج أزمة الهجمات الإرهابية وأحداث العنف السياسي في سبتمبر عام ١٩٩٢ انخفاض أعداد السياح في عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٢% وانخفض عدد الليالي السياحية بنسبة ٣٠% وكان الانخفاض الأكبر في الدخل حيث أصبح ١،٣٨٠ مليون دولار وكان لهذا تأثيرا مباشرا وكبيرا على الاقتصاد القومي المصري ، وخلال فترة الأحداث ٢٢ شهرا مابين عامي ١٩٩٢، ١٩٩٤.

والتي تعد ضربة قاصمة خاصة وقد أعلنت الحكومات الأجنبية أن مصر أصبحت مقصدا سياحيا غير آمن وغير مستقر .[١]

- وفى الآونة الأخيرة الهجمات والعمليات الإرهابية التي استهدفت أقسام الشرطة ومديريات الأمن والهيئات والمصالح الحكومية والإستراتيجية .

كما أشار بعض المحللون بقطاع السياحة المصري إلى أن الإرهاب قد أدى إلى فقد السياحة عملات صعبة يومياً إذ أن هذا القطاع كان يدر على مصر وقبل الأحداث الإرهابية أكثر من أربعة مليارات دولار سنوياً والتي بدأت في التناقص بدرجة كبيرة عقب وقوع العديد من الأحداث الإرهابية المحلية والعالمية .

كما أشارت وزارة التخطيط المصرية إلى أن النمو الاقتصادي تراجع إلى حوالي خمسة في المائة تقريباً على غير المتوقع منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك نتيجة لقلة الدخل المالي العائد للدولة من بعض القطاعات وعلى رأسها القطاع السياحي[٢]

---

[١] الهام خضير شبر : إدارة المخاطر وادارة الأزمات في المنظمة السياحية (تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٧ ' ، ص ١٧ ، ١٨.

[٢] تقارير سنوية لوزارة السياحة المصرية ، أعداد متفرقة

ثانيا: أثر الإرهاب على الاستثمار في النشاط السياحي

إن أى عمل إرهابي له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتتأثر به جميع قطاعات التنمية من السياحة والتأمين حيث أن أجور التأمين ، تزداد وتعانى السياحة الركود والجمود ، ويؤثر الإرهاب في الجوانب الأخرى مثل الفنادق والمطاعم ، إلى درجة أنها لاتستطيع تحمل النفقات فتقوم بتسريح الكثير من العمالة فبذلك يزداد عدد البطالة في الدولة ، بالإضافة إلى عدم تدفق الرأسمال الأجنبي وعزوف الرأسمال الوطني على الاستثمار في الداخل.[1]

أشارت إحدى الدراسات عن الآثار التي لحقت بقطاع السياحة في أكثر من مستوى نتيجة للمناخ الإرهابي الذي ساد المنطقة والعالم إضافة إلى تراكم العديد من العوامل الأخرى والتي تمثلت في إيجاد العديد من التداعيات السلبية على كل مكونات القطاع السياحي ومنها الاستثمار في القطاع الفندقي .

امتداد تأزم الوضع في القطاع الفندقي إلى أطراف أخرى خاصة البنوك وقطاع المال والأعمال نظراً لأن إقامة المنشآت السياحية والفنادق عادة ما يمول كليا أو جزئياً من القطاع المصرفي وهو ما أدى إلى تعثر أدائها ونشاطها نتيجة لعجز المستثمرين في المجال السياحي عن سداد أقساط قروض التمويل التي حصلوا عليها من البنوك من جراء الضرر الذي أصاب النشاط السياحي .

ثالثا : تداعيات الإرهاب على الصناعات المغذية للنشاط السياحي

ان من أهم تداعياته في هذا المجال الحيوي توقف أنشطة هذه الصناعات ويشمل ذلك على سبيل المثال :

١- توقف صناعة الطائرات أو وسائل النقل البري أو البحري.

٢- التأثير على الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات والملبوسات والمنتجات السياحية الأخرى المتعلقة بالنشاط السياحي .

[1] حسين سينو : موقع حزب الاتحاد الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص ٦، ٧.

٣ - التأثير على الصناعات التقليدية للتحف والحلي والقطع الأثرية المقلدة والملابس والمفروشات والتي تعد ثروة سياحية هامة تلعب دوراً أساسياً في غزو الأسواق المصدرة للسياح.

٤- انخفاض أعداد السائحين وتأثر النشاط السياحي سيؤدي إما إلى توقف بعض هذه الصناعات مما يؤدي إلى هجرة الصانعين المهرة العاملون بها واختفائها أو إلى عدم ازدهارها وحدوث انكماش بها.[١].

٥- التأثير على صناعة التأمين والنقل والاتصالات في ضوء ارتفاع أسعار بوالص التأمين لارتفاع درجة خطر النقل أو التحرك بالطائرات ووسائل النقل السياحية المختلفة في المناطق المعرضة للإرهاب.

إن أحداث الهجوم الارهابى في الحادي عشرمن سبتمبر ٢٠٠١ أثرت وبشكل مباشر على أسواق التامين بالعالم وبدون استثناء ، الأمر الذي سبب اكبر خسائر مؤمن عليها على الإطلاق في العالم، حيث خسر مايربو عن مائة مليار دولار مما أدى إلى إفلاس عدد من شركات إعادة التامين وانسحاب عدد أخر من الأسواق العالمية .

هذا فضلا عن الزيادة الكبيرة التي طرأت في معظم مطارات العالم بالنسبة للإجراءات الأمنية وخاصة على ركاب ورحلات دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية وما تبع ذلك من تعطيل العديد من الرحلات مع زيادة الأعباء الأمنية التي تتحملها شركات الطيران ، وانخفاض في أعداد المسافرين على وجه العموم وعلى مستوى العالم كله نتيجة لتخوف الركاب من السفر بالطائرات مما اثر على مستوى إيرادات مؤسسات الطيران وعلى صناعة النقل الجوى.[٢]

صفوة القول : ان العلاقة بين الإرهاب والسياحة علاقة عكسية، فصناعة السياحة تتأثر وبشكل كبير بالاستقرار الداخلي فكلما زاد الاستقرار والأمان تنمو التنمية السياحية وتزدهر وكلما زاد الإرهاب تقلصت فرصة هذه الدولة في التنمية السياحية .

---

[١] صلاح الدين عبد الحميد،آمنة جمعة الكتبى : الإرهاب والنشاط السياحي ،مركز بحوث الشرطة ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ،٣-٥ ابريل ٢٠٠٦، الإمارات العربية المتحدة

[٢] د.السباعي الفقى : انعكاس أحداث ١١ سبتمبر على سوق التامين وإعادة التامين العربي والعالمي (أثرها وكيفية مواجهتها)، بدون سنة .

رابعا : كيفية مواجهة الإرهاب

الهدف من هذا الجزء، هو طرح بعض الأفكار العامة، التي تصب في اتجاه صياغة الإستراتيجيات وسياسات فعالة، للتعامل مع التحديات والقضايا الأمنية، التي يواجهها العالم حالياً، وخلال المستقبل المنظور. وتتمثل أهم الأفكار فيما يأتي:

١ - تجديد الفكر الأمني:

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الحادة والمتسارعة، التي يشهدها العالم حالياً، وما تتركه من تأثيرات ايجابية وسلبية على ظواهر الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي والمحلي، تتطلب بلورة رؤى وأفكار أمنية جدية، تكون أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المثارة حالياً وخلال المستقبل المنظور. وفي هذا السياق، فإنه من الأهمية بمكان، إعادة النظر في مفهوم الأمن ذاته. فالنظرة التقليدية للمفهوم، والتي كانت تجعله مرادفاً لمكافحة الجريمة من ناحية . وتجعل مسؤولية تحقيقه تقع على عاتق الأجهزة الأمنية من ناحية أخرى، هذه النظرة لم تعد تلائم مقتضيات العصر. فالأمن أصبح ظاهرة مجتمعة متعددة المداخلات والأبعاد، وذات ارتباط وثيق بمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي تشهدها الدول والمجتمعات. لذلك فإن مسؤولية تحقيقه لم تعد قاصرة على الأجهزة الأمنية وحدها، وإن كانت تقوم بالدور الرئيسي في هذا المجال. بل أصبحت مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدول الحديثة. وفي هذا السياق، فإن البحث في سبل تدعيم مشاركة الجمهور والتنظيمات الحزبية ومراكز البحوث والجمعيات والنقابات والنوادي الاجتماعية في تحقيق الأمن، يعتبر أحد العناصر المهمة لتطوير العمل الأمني على الصعيدين النظري والعملي، والتي تستحق مـزيداً من الاهتـمام في سياق عملية تجديد الفكر الأمني.

٢ - تدعيم التعاون الإقليمي والدولي في مجال تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب:

إن المشكلات والظواهر الأمنية التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، والتي سوف يواجهها خلال المستقبل المنظور، هي بالأساس مشكلات ذات طابع عالمي أو شبه عالمي، بمعنى أن أبعادها وتأثيراتها تعني العديد من دول العالم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي هذا الإطار، فإنه لا بديل عن تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي في مختلف مجالات العمل الأمني ، وبخاصة فيما يتعلق بمواجهة "الإرهاب والجريمة المنظمة ". فتلك التحديات تمثل مشكلات كبرى للعديد من دول العالم، ومنها بعض الدول العربية.

وقد أصبح من المؤكد، أن قدرة الدول على المواجهة الفردية لتلك المشكلات محدودة تتناقص يوماً بعد يوم. وهو ما يحتم التعاون العربي والدولي في مختلف المجالات الأمنية. ومن المهم في هذا السياق التركيز على تفعيل آليات وأساليب هذا التعاون، وبخاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات

والمعلومات وتنسيق البرامج والسياسات.

٣- تدعيم التعاون الإقليمي من أجل التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية:

ونظرا لوجود بعض المشكلات والتحديات الإقليمية والعالمية، التي تشكل مصدراً لخلق حالة من عدم الاستقرار على الصعيد العالمي من ناحية، وضعف قدرات أية دولة أو مجموعة من الدول على التصدي لتلك المشكلات بمفردها من ناحية أخرى، فقد أصبح من المحتم تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي من أجل التصدي لتلك المشكلات، وبخاصة تلك المتعلقة بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية . وفي هذا الإطار، فإن مفاهيم وسياسات التعاون الأمني، وبخاصة ما يتعلق بمكافحة الإرهاب والعنف على مستوى الوطن العربي، يحتاج إلى مراجعة وتطوير في ضوء المنعطفات الحرجة والانتكاسات الكبيرة، التي مرت بها تجارب التعاون في ظل الجامعة العربية، خلال العقود الماضية . كما أنه من المهم تنشيط جهود التنظيمات الدولية غير الحكومية ، مثال على ذلك، "مجلس وزراء الداخلية العرب و"مراكز البحوث غير الحكومية" لتدعيم جهود الدول العربية والحكومات في التصدي الحازم لمشكلة الإرهاب والعنف المتصاعد في المجتمعات العربية.[١]

ومن هنا فإن معالجة هذه الظواهر الإجرامية يحتاج إلى سعي جاد ومستمر من المجتمع الدولي إلى وضع سبل المعالجة موضع الجد والتكاتف لمنع الجريمة والإرهاب الدولي.

الخاتمة

إذا كان الأمن القومي لأية أمة يرتبط بحماية القيم الجوهرية من التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية التي لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا في ظل الاستقرار، فإن الإرهاب يهدد هذا الأمن باعتباره عنفا منظما يوجه ضد السلطة في الدولة لإجبارها على إلغاء أو تعديل قيم المجتمع بما يتفق ورغبة القائمين بالإرهاب، كما يهدد عملية التنمية في أساسها. وهذا الدور للإرهاب هو ما يعطيه هذه الأهمية في الصراع السياسي في الوقت الراهن.

فالسياحة اليوم باتت عنصرا مهما ورئيسا في التقويم الاقتصادي الوطني القومي ، فضلا عن دور السياحة كظاهرة اجتماعية واقتصادية في دعم أواصر الصداقة والتعاون بين شعوب العالم .

إن توظيف الأمن لخدمة السياحة وكيفية توفيره وحماية السياح وممتلكاتهم من المضايقات ومن جرائم الإرهاب . أصبح لازمة مهمة تستحق البحث العلمي وتبادل التجارب العملية .

---

[١] د. وليد هويمل عوجان : البعد القانوني الدولي للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ، بدون ناشر ، ٢٠٠٩

النتائج

يتضح لنا مما سبق استخلاص عدة نتائج من أهمها الآتى :

١-لا يغيب عن أذهاننا حقيقة مؤكدة مفادها وجود تناسب طردي بين الأمن والسياحة، فكلما زادت درجات الأداء الأمني، زادت معدلات الأنشطة السياحية، وكلما انخفضت درجات الأداء الأمني انخفضت معدلات الأنشطة السياحية، وذلك مع فرض ثبات العوامل الأخرى.

٢- اهتمت الدول العربية بالسياحة لكونها من أكبر الصناعات في العالم وهي أحد محركات النمو ومصدر أساسي لفرص العمل، ويمكن الحكم على تقدم البلد الحضاري والعلمي من خلال السياحة، كونها نشاط حركي لها أبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- أصبح الإرهاب أحد أخطر مشكلات القرن الحالي ، لما يعكسه من آثار سلبية واضحة على البطالة والتضخم والاستثمار والأسواق المالية وإفلاس الشركات وقطاع التأمين والقطاع السياحي ...الخ .

٤- تتصدر السياحة قائمة مجالات النشاط الاقتصادي والموارد الأساسية للدخل القومي والعملات الصعبة في كثير من دول العالم ومنها دولنا العربية وواقع .

٥- ان حوادث العنف والإرهاب تؤثر على اقتصاديات أي بلد ، كما تستدعى صرف نفقات ضخمة لتوفير وسائل آمنة لحماية المؤسسات الحيوية في المجتمع .

٦- ونظراً لأن اعتماد أكثر الدول العربية على السياحة، وأنه حجر الزاوية في اقتصادها، لذا فإن تأثير الإرهاب السلبي يطال جميع النواحي الاقتصادية ويظهر بصورة فورية عندما يحدث أي عمل إرهابي.

٧- المتأثر الرئيسي من العمليات الإرهابية في قطاع السياحة هو صناعة الفنادق والضيافة والنقل وصناعة الأطعمة، وينعكس بالتالي سلباً على جميع القطاعات إذا تضررت هذه القطاعات، حيث أن حجم الاستثمارات في هذه القطاعات يشكل نسبة كبيرة من حجم اقتصاد أية دولة تعتمد في دخلها القومي على هذه الصناعة.

٨- إن الإرهاب يمثل المصدر الثالث لعدم الاستقرار على كافة الأصعدة ، فإذا كان هناك درسا تعلمناه على مدار السنوات الماضية فهو أن هذه الظاهرة لا تعترف بحدود أخلاقية أو وطنية أو دينية فضلا عن تأثيرها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...الخ .

التوصيات

اتضح للباحثة من خلال تناولها لهذه الدراسة أن هناك طرح لبعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تصب في اتجاه صياغة الاستراتيجيات والسياسات الفعالة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب باعتبارها من القضايا الملحة التي تهدد الاستقرار السياسي والأمنى وذلك كالآتي :

١- إنشاء صندوق تأمين عربي مشترك لتغطية أخطار الإرهاب والتخريب والشغب على غرار الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب الذي أثبت كفاءة عالية في إدارة الأخطار والتعامل معها .

٢- ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية والتعارف بين الشعوب والتقارب بين الثقافات ورفض منطق صراع الحضارات، ومحاربة كل أيديولوجية تدعو للكراهية وتحرض على العنف وتسوغ الجرائم الإرهابية التي لا يمكن قبولها في أي دين أو قانون.

٣- التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام والمؤسسات المدنية ونظم التعليم في بلورة إستراتيجيات للتصدي لمزاعم الإرهابيين. وتشجيع وسائل الإعلام لوضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الإرهابيين منها في الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك.

٤- تطوير السياحة العربية البينية التي لم تتأثر سلبا بالعمليات الإرهابية .

٥– ضرورة تبنى رؤى جديدة أكثر شمولية تتجاوز النظرة الأمنية الضيقة إلى رؤية متكاملة ، فلا يجب أن نكتفي بالحلول الأمنية في قضايا شائكة لايمكن أن يحسمها الأمن وحده ، فمواجهة الإرهاب تتطلب إستراتيجية شاملة تتضافر في وضعها كافة العقول والخبرات ، وتتعاون في تنفيذها مختلف المؤسسات والأجهزة بالدولة .

٦ – توثيق العلاقة بين أجهزة التنمية والأجهزة الأمنية في الدول العربية وتسليط الضوء على مهددات التنمية في العالم العربي .

٧- تطوير التشريعات والإجراءات الوطنية الكفيلة بمنع الإرهابيين من استغلال قوانين اللجوء والهجرة للحصول على ملاذ آمن أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد أو التدريب أو التخطيط أو التحريض أو الانطلاق منها لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الدول الأخرى.

٨- على الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب التابع لجامعة الدول العربية تبادل المعلومات المتعلقة باستخدام الإرهابيين للتقنيات الحديثة وتجهيز الأجهزة المعنية بمكافحة

الإرهاب بالكفاءات البشرية والبرامج والتجهيزات التقنية التي تسمح بمواجهة الجرائم والأعمال الإرهابية والكشف عنها وتحديد مرتكبيها

قائمة المراجع

١- د. وليد هويمل عوجان : البعد القانوني الدولي للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ، ٢٠٠٩.

٢ - د.السباعي الفقى : انعكاس أحداث ١١ سبتمبر على سوق التامين وإعادة التامين العربى والعالمي (أثرها وكيفية مواجهتها)، بدون سنة .

٣ - صلاح الدين عبد الحميد، آمنة جمعة الكتبى : الإرهاب والنشاط السياحي ،مركز بحوث الشرطة ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ،٣-٥ ابريل ٢٠٠٦، الإمارات العربية المتحدة .

٤- حسين سينو : موقع حزب الاتحاد الديمقراطي ، سوريا ، ٢٠١٤ .

٥- تقارير سنوية لوزارة السياحة المصرية ، أعداد متفرقة

٦- الهام خضير شبر : إدارة المخاطر وإدارة الأزمات في المنظمة السياحية (تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، العراق .

٧- خالد بن عبد الرحمن المشعل ، د. عبد الله بن سليمان الباحوث : الاثارالاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، كلية الشريعة ، جامعة الإمام ،بدون سنة .

٨- التعاون العربى في قطاع السياحة ، الفصل الثانى عشر ، المنظمة العربية للسياحة ، أعداد متفرقة .

٩- مصطفى زيتون : اقتصاديات السياحة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٦٦، مؤسسة الأهرام ١٩٩٣.

١٠- عادل عبد العزيز : الإمكانات والقدرات السياحية في مصر ، ندوة السياحة في مصر من منظور اسلامى واقتصادي ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ' جامعة الأزهر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١١- د. محيا زيتون : السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر ، دار الشروق ، ط١، ٢٠٠٢.

١٢- د. محمد عبد الله نعمان: أهمية الإعلام الحقوقي والتوعوي في مكافحة ظاهرة الإرهاب وآثارها على التنمية، وزارة حقوق الإنسان ، اليمن ، ٢٠١٣.

١٣- أد. ذياب البداينة : العلاقة بين التنمية البشرية و الإرهاب في الوطن العربي، جامعة مؤتة الأردن ،بدون سنة .

١٥- ندوة " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة" ، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ووزارة الداخلية في سوريا ، خلال الفترة من ٢٣- ٢٤ /٧/ ١٤٣١ه الموافق من ٤- ٧/٦/ ٢٠١٠، دمشق .

١٦- د.حافظ الخولاني: آلية إستراتيجية مكافحة الإرهاب، وزارة حقوق الإنسان، اليمن،٢٠١٣ .

17- World tourism organization 2008 .